

استراتيجيات وآليات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)

Strategies and mechanisms to support the transition to a Green Economy in the context of Sustainable Development (with reference to the case of Algeria)

د. محمد بن موسى¹ ، د. عمر قمان²

¹ مخبر بحث (MQEMADD)، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

² مخبر بحث (MQEMADD)، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

ملخص: يعتبر الاقتصاد الأخضر رد فعل لآثار التدهور البيئي والمشكلات العالمية عامة والبيئية خاصة؛ حيث أصبح مطلباً أساسياً وحتمياً لإيقاف التدهور البيئي متعدد المظاهر، إذ وصف بأنه أداة لتعبئة البلدان نحو التنمية المستدامة. يمكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الاهتمام بعدة قطاعات ذات أولوية (الزراعة، الغابات، المياه، السياحة)، والاستناد إلى جملة أدوات تمكينية (الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، المباني الخضراء، الوظائف الخضراء). أقرت العديد من الدول أهمية وضع خطط وطنية للاقتصاد الأخضر أو إدماج الاقتصاد الأخضر في خططها، انطلقت الجزائر في العديد من المبادرات الإصلاحية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الأمن الطاقوي، وبالمقابل حماية البيئة وتطوير جوانب الاقتصاد الأخضر، إلا أنه من اللازم تدعيم هذه المبادرات في إطار إستراتيجية وطنية متكاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاح: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الجزائر.

تصنيف JEL: Q01؛ Q5

Abstract: The green economy is a reaction to the effects of environmental degradation and global problems in general and the environment in particular, it has become a fundamental and inevitable requirement to stop multifaceted environmental degradation, it was described as a tool for mobilizing countries towards sustainable development. The transition to a green economy can be achieved through attention to several priority sectors (agriculture, forestry, water, tourism) and based on enabling tools (green energy, green investment, green technology, green buildings, green jobs). Many countries have recognized the importance of developing national green economy plans or integrating the green economy into their plans, Algeria has embarked on several reform initiatives aimed at diversifying the economy and promoting energy security, and in return protecting the environment and developing aspects of the green economy, however, these initiatives need to be strengthened within framework of an integrated national strategy for the promotion of the green economy.

Keywords: Green Economy, Sustainable Development, Algeria.

Jel Classification Codes : Q01 ؛Q5.

I- تمهيد:

احتدم النقاش خلال السنوات الماضية في المجتمعات الدولية حول مدى الحاجة إلى إثراء مستوى جديد من التفكير الاقتصادي، يكون متجردا من المصلحة العامة للأفراد فقط، بل أيضًا يتعدى ذلك لمراعاة كوكب الأرض ككل، يعرف هذا النموذج للنظام العالمي بمسمى الاقتصاد الأخضر. إن بروز مفهوم الاقتصاديات الخضراء في السنوات الأخيرة يعتبر تحولاً من التفكير التقليدي الذي ينظر إلى حماية البيئة وإدارتها على أنها شيء منفصلة عن التنمية الاقتصادية، إذ أصبح من المسلم به الآن أن التنمية الاقتصادية المستقبلية يجب أن ترتبط بالاعتبارات البيئية والاجتماعية. عكفت النخب العالمية (مفكرون وعلماء، ساسة، رجال أعمال) في الآونة الأخيرة على دراسة المشكلة المتمحورة حول المستقبل الذي يترصد البشرية، وما الذي يمكن القيام به حيال للأجيال القادمة، وكيف يمكن المساعدة في حل المشاكل العالمية لكوكب الأرض من خلال اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، المنطوي على 17 هدفاً للتنمية المستدامة لتغيير العالم وتحويل توجهاته. من بين أحد أهداف التنمية المستدامة هو تنمية الاقتصاد الأخضر، عن طريق الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وتحقيق التفاعل المتناغم بين البشر والطبيعة.

يشكل مفهوم الاقتصاد الأخضر مزيجاً متراكماً متراكباً بين أفكار العديد من مجالات العلوم، على غرار الاقتصاد الإيكولوجي (البيئي)، نظرية العلاقات الدولية، التنمية المستدامة... الخ. فالنظام الاقتصادي السائد الآن يقع في مجاهمة عديد الانتقادات من قبل المتبنين لتوجه الاقتصاد الأخضر، وهذا مرده جملة التبعات السلبية للاقتصاد الحالي (والذي يعرف بمسمى الاقتصاد البيئي)، ومن أمثلتها (التوزيع غير العادل للموارد في العالم، تفشي انتشار الفقر... الخ) الأمر الذي ترتب عنه مستويات متفاوتة بدرجة حادة في مستويات المعيشة ما بين البلدان المتقدمة والنامية، القضاء على الموارد الطبيعية والتناقص التدريجي في مخزون المياه العذبة.

تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي: كيف يمكن السير على طريق إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق مساعي التنمية المستدامة ؟ وكيف يمكن تقييم الجهود الجزائرية في هذا المجال؟

1.1 تبلور مفهوم الاقتصاد الأخضر

ترتبط نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر بنشأة وتطور التنمية المستدامة، كما إن كل مرحلة من مراحل نشأة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تعكس أهمية توجه المجتمعات صوب الاستثمارات الخضراء، وتبرز أهميتها في الحد من تدهور البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز المكانة الاقتصادية للمجتمعات. ففي عام 1982 انعقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي خرجت ببيان يؤكد ضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة القضايا البيئية والذي تم بستوكهولم، وفي نفس العام صدر تقرير حدود النمو (The Limits to Growth)، والذي أكد على فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية أن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة والغير المتجددة سوف يهدد المستقبل وحقوق الأجيال القادمة. وفي نفس العام أنشأت الجمعية العامة (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية) (world commission on environment development) المشار إليها بالاسم الشائع اللجنة بروتلاند (Commission Portland) لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. وفي عام 1987 نشرت لجنة بروتلاند تقريرها البارز المعنون مستقبلنا المشترك (our common future)، الذي عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم". ثم اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الصيت البارز إبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد عام 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ذلك المؤتمر، أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واعتمدت جدول أعمال القرن 21 الذي تضمن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها (محمود، 2018، ص 201-202).

تم تقلب مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة بواسطة ديفيد بيرس، أنيل ماركانديا وإدوارد باربييه (David Pearce, Anil Markandya and Edward Barbier) في كتابهم مخطط للاقتصاد الأخضر (Blueprint for a green economy) الذي تم نشره في عام 1989. حيث ناقشوا بأن نظام الأسعار هو السبب الرئيسي للتحيز البيئي في تخصيص الموارد الطبيعية، إذ نادراً ما يتم النظر في الجوانب البيئية والاجتماعية في نظام الأسعار. وفي بعض الحالات، يأخذ نظام الأسعار في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية، لكنها لا تزال مقومة بأقل من قيمتها (Endriana et al., 2016, pp115-135).

الاقتصاد الأخضر يعتبر رد فعل لآثار التدهور البيئي والمشكلات العالمية عامة والبيئية خاصة؛ حيث أصبح مطلباً أساسياً وحتمياً لإيقاف التدهور البيئي متعدد المظاهر والمتمثل في تفاقم ظاهرة تغير المناخ وتلك التداخيات والآثار المدمرة التي من المتوقع أن تترتب عليها، والتي بات من المحتم على الدول مواجهتها. ومع تزايد تلك المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية القديمة التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية

ملائمة للتحليل الاقتصادي؛ إذ تم صياغة مفاهيم اقتصادية جديدة ومنها مفهوم الاقتصاد الأخضر من أجل تصحيح تلك الاختلالات البيئية. وهو مفهوم يربط بين مصطلحي الاقتصاد والبيئة (محمد، 2017، ص27).

1.1.I التطور التاريخي ضمن الإطار المؤسسي للاقتصاد الأخضر:

ظهر لأول مرة الاقتصاد الأخضر في تقرير أصدرته حكومة المملكة المتحدة إلا أن التقرير لم يشمل أي معلومات عنه، وتوالي بعد ذلك ظهور المصطلح عددة مرات وفي عدة تقارير ولكن لم يأخذ أي منها الطابع العملي إلا عندما أطلقت الأمم المتحدة مبادرة الاقتصاد الأخضر عام 2008، وتوجه العالم إلى الاقتصاد الأخضر كأحد حلول الأزمة المالية العالمية (مارسيل، 2019). فظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر مرتبط بالأزمات العالمية المتعددة الناجمة عن الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، وقد صاحبه الاهتمام بالعديد من الموضوعات الأخرى مثل الطاقة والتدهور البيئي والمناخ. وكذلك المعوقات التي تحول دون الاهتمام به، مثل عرقلة بعض الجهود الرامية رمية للنمو الأخضر، والكلفة العالية. وهو من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بمجال التنمية المستدامة (محمد، 2017، ص35).

يمكن استعراض الأطر المؤسسية التي ساهمت في بلورة المفهوم الحالي للاقتصاد الأخضر من خلال المؤتمرات العالمية والمنظمات الدولية، كما يلي: (زياني وشكراني، 2016، ص93-96)

1.1.I المؤتمرات الدولية: تنقسم المؤتمرات الدولية إلى مؤتمرات بيئية ومؤتمرات موازية.

1.1.1.I المؤتمرات البيئية: تنقسم المؤتمرات الدولية البيئية، من حيث مساهمتها في تأسيس وتقييم السياسات البيئية إلى مؤتمرات مؤسسية وأخرى تقييمية.

- المؤتمرات المؤسسية: لا شك في أن مؤتمر ستوكهولم (1972)، وجهود لجنة برانتلاند (1983-1987) (Brundtland commission)، ومؤتمر ريو (1992) تشكل الأساس الموضوعي لتطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر:

• مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972: ربط بين مفهومي الاقتصاد والإيكولوجيا، وحاول التمهيد لبناء نموذج تنموي يحافظ للبيئة وضامن للإنصاف الاجتماعي (Eco- developement)، إذ بادر المؤتمر إلى إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام 1972 من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية على المستويات: الدولية والإقليمية والوطنية، فانصب عمله على تقييم السياسات البيئية، وتطوير البرامج البيئية وتقوية مؤسسات التدبير السليم للبيئة.

• لجنة برانتلاند: كلفت الأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) من أجل إنجاز تقرير شامل عن الوضع البيئي العالمي واقتراح التوصيات الملائمة. وخلال سنة 1987 أصدرت اللجنة المذكورة تقريرها الذي شدد على ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية كأساس لتحديد مفهوم التنمية المستدامة.

• مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية لعام 1992: إذ أدرج مفهوم التنمية المستدامة كأساس للسياسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية، وانبثق عنه عمليا برنامج أجندة القرن الحادي والعشرين (Agenda 21) والاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي. كما تمت أجراه الانتقال من الاتفاقية الإطارية إلى بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) الذي حدد تخفيض ثاني أكسيد الكربون بنسبة 2.5 بالمئة للدول الصناعية مع اعتبار سنة 1990 كأساس مرجعي، وتم استثناء الدول النامية من الالتزامات البيئية في هذا المجال، لكن ظهور بعض الدول النامية كقوة اقتصادية صاعدة (كالصين والهند والبرازيل) أدى بالدول الصناعية إلى مراجعة مواقفها السابقة. وأدى فشل المفاوضات بشأن تطبيق بروتوكول كيوتو إلى تباين المصالح حول نظام المحاسبة بخصوص تخفيض الانبعاثات، والتنصل من الرقابة المفروضة على حجم الانبعاثات (مؤتمر مراكش 2001).

- المؤتمرات التقييمية: بعد أن صاغت المؤتمرات التأسيسية الأدوات والمؤسسات الهادفة إلى إدراج حماية البيئة ضمن المجال الاقتصادي، تأتي المؤتمرات التقييمية للشهر على تنفيذ التزامات الفاعلين الدوليين.

• المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002): أدمج المؤتمر أهمية مفهوم التنمية المستدامة في صياغة السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرار البيئي وتطبيقه على جميع المستويات. ومن أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أقر المؤتمر بالحاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف تعمل بفاعلية وتستند إلى الأسس الديمقراطية في التدبير.

• مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ 2009: أحدث المؤتمر الصندوق الأخضر للتغيرات المناخية (Green Climate Fund) كأداة عملية تهدف إلى تمويل المشاريع والبرامج البيئية، وتعزيز السياسات والأنشطة الهادفة إلى التخفيف من التغيرات المناخية في الدول النامية.

• مؤتمر كانكون، المكسيك 2010: تم التشديد على أن الهدف من التفاوض هو ضمان ما بعد كيوتو، مع الإشارة إلى أهمية البحث عن وسائل مالية لتعزيز المشاريع والبرامج والسياسات التنموية في البلدان النامية.

• مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو 20+ (2012): تبنى التقرير الختامي للمؤتمر (المستقبل الذي نريد) مفاهيم أكثر دقة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة عملية لتقييم خيارات صانعي القرار. وشدد التقرير على مساهمة الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الناس وخلق فرص الشغل وتوفير العمل الكريم للجميع مع الحرص على استدامة النظم الإيكولوجية

2.1.1.I المؤتمرات العالمية الموازية: من أجل الأخذ في عين الاعتبار تعدد الأبعاد التي تؤثر في البيئة، ومنها العامل البشري، تم تنظيم مؤتمرات دولية لدراسة هذه التأثيرات ومن بينها المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، القاهرة 1994، ومؤتمر بكين 2004، كأدوات تفعيلية للسياسات الديمغرافية المتوازنة والمحافظة على الاستدامة، إذ تم التأكيد، على سبيل المثال، خلال المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية بالقاهرة على أهمية المقاربة الاندماجية والاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

– **المنظمات الدولية:** من أجل تعزيز مواكبة البرامج والمشاريع وتفعيل السياسات البيئية من جهة أولى، والحرص على الوفاء بالتزامات الدولية من جهة ثانية، تم خلق مؤسسات دولية لهذه الغاية وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئة ما بين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية.

– **برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** يعرف بأنشطته البيئية ذات الطبيعة العالمية والإقليمية والوطنية، وبحاول إعطاء توصيات عملية في مجال تقييم السياسات البيئية والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر. ويعتبر البرنامج الأممي أهم محور للأنشطة البيئية داخل أسرة منظمة الأمم المتحدة، ويبرز دوره أيضا في تطوير معايير صنع القرار البيئي عبر تعزيز ما يسمى القانون المرن (Law Soft).

– **الهيئة ما بين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية:** في سنة 1988 أحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (wmo) الهيئة ما بين الحكومية المختصة بالتغيرات المناخية (ICCP) كسلطة علمية تهتم بتشخيص المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية الناتجة من الأنشطة البشرية واقتراح السيناريوهات الممكنة للتكيف أو التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المناخية. وقد كان لها دور إيجابي في تحسيس الرأي العام العالمي بمخاطر التغيرات المناخية.

– **السياسات العمومية الوطنية:** تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة طاقة مشتركة عمادها إعطاء الأولوية للطاقات المتجددة واقتصاد الطاقة؛ وفي هذا الاتجاه مول الاتحاد العديد من البرامج العلمية الهادفة إلى تعزيز هذه الأولويات على الصعيد الإقليمي، وساهم في تنفيذ مشاريع محافظة على البيئة بالعديد من البلدان الأعضاء.

2.1.I تعريف الاقتصاد الأخضر:

تشير كلمة الأخضر إلى عالم تدار فيه الموارد الطبيعية إدارة تتسم بالاستدامة وبطريقة تحفظها وتصورها من أجل تحسين سبل كسب العيش وتحقيق الأمن الغذائي، إذ إن النظم البيئية السليمة تساعد على زيادة المنافع الاقتصادية للأنشطة التي تساندها، أما الاقتصاد الأخضر فإنه يركز على إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية ليشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن القول إن الاقتصاد الأخضر يجمع بين مجموعة من السياسات لتشجيع الاستثمار في رأس المال الطبيعي والقطاعات البيئية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (البامرني والجميل، 2018، ص82).

يعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية بشكل ملحوظ؛ وهذا هو، الاقتصاد منخفض الكربون، الكفاء في استخدام الموارد، والشاملة اجتماعيا (Nahman & de Lange, 2016, pp 215–233). إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ينظر للبيئة كفرصة لمواجهة الأزمات الحالية المتعددة التي يواجهها مثل أزمة الطاقة والغذاء والمياه والمناخ بدلا من اعتبارها عبئا حيث أن الاستثمار في القطاعات ذات العلاقة بالبيئة يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعظيم الاستفادة منها وزيادة مستوى الدخل ويمكن في هذا الإطار تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الاقتصادية، فهو بشكل عام الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في مستوى معيشة الإنسان ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ويزيد من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية (يوروب و ابن منصور، 2018، ص659).

يعتبر الاقتصاد الأخضر (Green Economy) اقتصادا منخفض الكربون أي أنه ذات كفاءة وهو نظيف من حيث الإنتاج لكنه أيضا شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، استنادا إلى المشاركة والتداولية والتعاون والتضامن والصمود والترابط. وهو ينصب على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلق بالاقتصاديات الوطنية، باستخدام سياسات حثائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجهة بشكل محدد نحو الحفاظ على "الحدود الدنيا" الاجتماعية والإيكولوجية، ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصا الفئات الفقيرة الضعيفة وموجهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية،

والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، على النحو المعبر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (ربيع وحراق، 2019، ص330).

عرف البنك الدولي الاقتصاد الأخضر على أنه النمو الأخضر بأنه الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يجد من الأثر لتلوث الهواء والأثار البيئية بحيث يراعى المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولا بد أن يكون النمو شاملا، في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصاد الأخضر بأنه النمو الأخضر وهو ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات ولتحقيق ذلك يجب إن يحق الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة. وتشير هذه التعاريف المفاهيم إشارة واضحة الملف إلى تعددية أبعاد الاقتصاد الأخضر حيث يهدف إلى رفاه الإنسان والإنصاف الاجتماعي إلى جانب الاستثمارات البيئية كمحركات لتوليد الدخل واستحداث فرص العمل والاندماج الاجتماعي (المطيري، 2019، ص518).

مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، حيث ظهر نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد البني (هو عكس الاقتصاد الأخضر والمبني على التنمية الملوثة للبيئة)، كما أنه لا يمكننا تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر (لعبيدي، 2014).

تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريبا على إصلاح الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد أخضر، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر لا يتصور أن يتم بقرار فوري، ولكنه عملية طويلة الأجل تحتاج لسنوات بل لعقود طويلة، فهو يحتاج لتغيير في السياسات الاقتصادية المرتبطة بأنماط الإنتاج والاستهلاك، والاهتمام بالجانب البيئي في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية وأهم متطلبات التحول تتركز في مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار (أبو النصر، 2017، ص82).

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها (بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو+20 على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية (تقرارات وآخرون، 2017، ص571).

تم وصف الاقتصاد الأخضر بأنه أداة لتعبئة البلدان نحو التنمية المستدامة (Bratspies, 2013, pp295-311)، حيث يلعب الاقتصاد الأخضر على غرار التنمية المستدامة دور المبدأ التوجيهي في مجال التنمية والتعاون في جميع أنحاء العالم منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد عام 1992 في ريو دي جانيرو، منذ ذلك الحين، تمت مناقشة الخصائص والحوافز التي تحول دون الإنجاز والأمثلة المحددة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (Poltarykhin et al. 2018, pp470-479).

الاقتصاد الأخضر يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي كما هو مبين في الشكل رقم 1.

3.1.1 إطار الاقتصاد الأخضر:

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج بديل للاقتصاد التقليدي، من خلال مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، حيث توجد مجموعة من العناصر تشكل إطار له كما هو موضح في الشكل رقم 2.

- **اللائحة الخضراء:** (الاستراتيجيات والمنظورات وأفضل الممارسات الوطنية والإقليمية؛ سياسات واستراتيجيات واتفاقات المناخ العالمية؛ الأنظمة الضريبية والإعانات لتسهيل الاقتصاد الأخضر؛ فرص التجارة العالمية في السلع والخدمات الاستهلاكية الخضراء)؛
- **التمويل الأخضر:** (تعريف التمويل الأخضر والاستثمارات؛ ماهو الذي يحدد النجاح في تمويل الاقتصاد الأخضر؛ البعد الخاص العام في التمويل الأخضر)؛
- **الابتكار الأخضر:** (الحكومة، المدينة، وقادة الشركات في مجال الابتكار الأخضر؛ معارض ونماذج للتوسيط محليا ودوليا؛ أفضل ممارسات التعلم وبناء القدرات)؛
- **الشراكات الخضراء:** (الحوافز والفرص للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ تحديد النجاح لجميع أصحاب المصلحة في الشراكات العامة الخاصة؛ أفضل حالات ونماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ مناطق وأنماط الأعمال المؤدية للشراكة الناجحة في القطاع العام)؛

- **السوق الخضراء:** (نظرة ثاقبة على أحدث التقنيات والخدمات؛ أحدث الحلول لكفاءة الموارد؛ النشر العالمي للتكنولوجيات الخضراء ومشاريع البنية التحتية؛ نماذج الأعمال للاقتصاد الأخضر) (بوروي و ابن منصور، 2018، ص 659-660).

4.1.I مبادئ الاقتصاد الأخضر:

- يمكن استعراض مبادئ الاقتصاد الأخضر على النحو التالي: (محمد، 2017، ص 38-39)
- **مبدأ الاستدامة:** فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل وهو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا عنها. ويتناول جميع الأبعاد الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)؛
- **مبدأ العدل:** فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل وهو يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛ حيث يحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، كما أنه يعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات لكل الأفراد؛
- **مبدأ الكرامة:** فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل ويخلق الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع؛ لأنه يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عال من التنمية البشرية في جميع البلدان، وكذلك يوفر الأمن الغذائي، ويسهم في حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والصحة والمياه والطاقة والخدمات الأساسية الأخرى؛ لأنه يحول الأعمال التقليدية عن طريق بناء القدرات والمهارات، كما يحترم حقوق العمال والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء؛
- **مبدأ صحة الأرض:** فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل ويسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، ويشمل ذلك الحد من التلوث، وحماية النظم الإيكولوجية، وسلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى بما في ذلك الهواء والماء والتربة، كما أنه يضمن الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل. ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات البيئية والاجتماعية؛
- **مبدأ الدمج:** فالاقتصاد الأخضر عادل وشامل وتشاركي في صنع القرار؛ لأنه يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهو يدعم الحكم الرشيد على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، كما أنه يعزز المشاركة التطوعية الكاملة والفعالة على جميع المستويات. وهو اقتصاد يقوم على احترام القيم الثقافية؛ حيث يبنى الوعي المجتمعي، من خلال تطوير التعليم والمهارات وإعطاء فرص متكافئة للجميع، والدعوة كذلك إلى حقوق الصغار والكبار والنساء والرجال، والفقراء والعمال ذوي المهارات المنخفضة، والشعوب الأصلية والأقليات العرقية والمجتمعات المحلية؛
- **مبدأ المساواة والحكم الرشيد:** فالاقتصاد الأخضر يشترط المساواة، ويوفر إطارا لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة؛
- **مبدأ المرونة:** فالاقتصاد الأخضر يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية، والتكيف للأحداث المناخية المتطرفة والكوارث، أنه يخلق أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية؛
- **مبدأ الكفاءة والكفاية:** فالاقتصاد الأخضر يعطي الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. كما يهتم بأسعار التكاليف الحقيقية وإدماج العوامل الخارجية والاجتماعية والبيئية، وكذلك يدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ويعطي حقوقا عادلة للوصول للملكية الفكرية ضمن إطار قانوني عالمي؛
- **مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة:** حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطي الأولوية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم، كما يشجع التعليم العادل على جميع المستويات.

5.1.I أبعاد الاقتصاد الأخضر:

- الاقتصاد الأخضر ليس حركا على البعد الاقتصادي بحسب، بل يتعداه إلى أبعاد أعم وأشمل (انظر الشكل رقم 3).
- **البعد البيئي:** ويشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحسن إدارة مواردها، ويتطلب هذا تغييرا في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد، ولا شك أن للتعليم دورا هاما في ذلك؛ من خلال دفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة على تغيير العديد من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق التنمية المستدامة؛

- **البعد الاجتماعي:** والمتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر وإعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والحرية والاهتمام بقضايا المرأة. ويتضمن ذلك تنمية علاقة الأفراد بالمؤسسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونهما أدوات أساسية للتنمية البشرية؛
- **البعد الاقتصادي:** حيث يسعى إلى مساعدة البلدان علي تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها. والبعد الاقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وبما لا يؤثر على الموارد البيئية في نفس الوقت (المطيري، 2019، ص519).

II - الطريقة والأدوات :

من أجل دراسة استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر و أدواته تمكنه من تحقيق التنمية المستدامة، تم الاستعانة بأداة المسح المكتبي والملاحظة لمجموعة من المقالات والبحوث العلمية والتي لها علاقة وصل مباشرة بموضوع هذا البحث، والعمل على التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة. في سياق الإلمام بمضامين إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وتوجهها الإستراتيجي في هذ المجال، وكذا تموضعها في ظل مؤشر الأداء البيئي، إلى جانب التعرف على آليات عمل السياسات البيئية في الجزائر، تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة.

III- النتائج ومناقشتها :

1.III إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر و أدواته تمكنه من تحقيق التنمية المستدامة

يمكن توضيح هذه الإستراتيجية من خلال النقاط التالية:

1.1.III قنوات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

هناك عدة قطاعات تمكينية وذات أولوية يتم من خلالها التحول نحو الاقتصاد الأخضر وهي: (البامري و الجميل، 2018، ص83-

84)

- **الزراعة:** تعد الزراعة أحد القطاعات الرئيسة في البلدان النامية، ومصدر دخل هام للفقراء، وتشكل القيمة المضافة للزراعة 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- **الغابات:** إن تحضير قطاع الغابات ينطوي على إدارتها والاستثمار فيها باعتبارها كصنف من أصناف الموجودات التي تنتج مجموعة كبيرة من المنافع للمجتمع كمصانع إنتاجية وبنية تحتية بيئية؛
- **المياه:** لا تزال موارد المياه العذبة في أنحاء العالم في تناقص مستمر (الطلب يفوق العرض)، وإن كميات المياه عالميا تتضاءل مع زيادة الاستهلاك عن كميات الاستخدام القابل للاستمرار، وإن 90 % من المياه العذبة سوف يستهلك بحلول العام 2025؛
- **النقل:** يعد قطاع النقل حاجة ملحة للمجتمعات العصرية وضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإن فعالية هذا القطاع يسهم في خلق الفرص الاقتصادية وتحقيق التكامل الاجتماعي، وذلك بالربط بين المناطق الريفية والمدن وتعزيز التجارة وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات.
- **النفائات:** تعد النفائات في الاقتصاد موردا نظرا لإمكانية تحويلها وجعلها قابلة للاستعمال ثانية، وذلك بما يتلاءم مع الصحة العامة، كما يأخذ بنظر الاعتبار المخاوف البيئية مع المحافظة على الموارد عن طريق إعادة استخدام النفائات وتدويرها.
- **الصناعة:** باستطاعة الحكومات والشركات في القطاعات الصناعية الملوثة أن تحول الضغوط العالمية المتزايدة المتعلقة بتغيير المناخ إلى فرص اقتصادية، إذا وقفت موقفا منهجيا ومبرجا من إدارة انبعاثاتها، وهي بذلك تستطيع أن تدعم استمرارية قطاعاتها الصناعية فضلا عن تحسين وتعزيز اقتصاداتها وقدراتها التنافسية وأدائها البيئي.
- **المدن والمباني:** يتضمن الترويج للممارسات الخضراء في المدن والمباني مجموعة واسعة من النشاطات، منها تطوير أنظمة نقل كفوءة بالطاقة، وغير ملوثة وكذلك ممارسات بناء كفوءة بالطاقة ومساحات خضراء فضلا عن استخدام مصادر متجددة للطاقة؛
- **السياحة:** يعد اقتصاد السياحة هو أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم، إذ يحل رابعا في الصادرات العالمية بعد النفط والمواد الكيميائية ومنتجات السيارات، وهو يشكل 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويسهم بنسبة 6-7 % في التوظيف.

2.1.III تحديات التحول والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

نذكر منها: (زعزوع، 2017، ص245-246)

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية؛

- تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب، وتحول الوظائف من قطاع إلى آخر. فضلا عن زيادة عدد الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف في قطاعات أخرى؛
- السياسات المعرّقة للاستثمار والتجارة؛
- لا يزال قرابة سبعين مليون نسمة في العالم العربي يعانون من الفقر وحرمان حوالي خمسة وأربعين مليون عربي من الخدمات الصحية الأولية وإلى المياه النظيفة. وكذلك معاناتهم من الحرمان من المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار؛
- التكلفة العالية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى، فضلا عن إرتفاع تكلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا خمسة وتسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010؛
- يشكل التغير المناخي التحدي الأساسي الذي يواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين في العالم والمنطقة العربية، والتهديد الأكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بحلول سنة 2015، ومواجهة ذلك يتطلب تحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية رئيسية مترابطة فيما بينها.

III.1.3 أدوات التمكين للاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

من أهم هذه الأدوات: (شاكري، 2017، ص 149-154)

- **الطاقة الخضراء:** تنقسم الطاقة من المنظور البيئي إلى طاقات ملوثة للبيئة وهي الطاقات الأحفورية، وطاقات صديقة للبيئة، وهي الطاقات المتجددة ويطلق عليها أيضا الطاقة البديلة وتعرف أنها تلك الطاقة المتواجدة باستمرار وغير قابلة للنفاذ لأنها تتجدد باستمرار ولا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي ومنها: (الوقود الحيوي، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح الطاقة الجوفية، الطاقة المائية)؛
- **الاستثمار الأخضر:** يعرف الاستثمار الأخضر أنه استثمار في الاقتصاد ويتسم بقلّة الكربون ونجاعة الموارد، وهو وسيلة محدّدة لمواجهة هذا التحدي. يكون الاستثمار الأخضر في المشاريع البيئية والتي يقصد بها تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو بالبيئة الخارجية إجمالاً؛
- **التكنولوجيا الخضراء:** التكنولوجيا الخضراء هي تطبيق تقني لحماية البيئة، ومدى مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري، يعد تطوير التكنولوجيا النظيفة وتوفيرها من العوامل الحاسمة في النجاح في إقامة اقتصاد أخضر. وتنطوي التكنولوجيات العتيقة على خطر الأضرار بصحة البشر والبيئة. ويصدق هذا الأمر بالأخص على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. فالزيادة السريعة في استخدام المواد الكيميائية وإنتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالباً إلى تلوث البيئة، ومخاطر صحية، وانبعاثات سميّة، وتلف في الموارد. والتعرض مثلاً لمبيدات الحشرات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية يشكل خطراً مهيناً كبيراً قد يتسبب في التسمّم والموت. وينجم عن حالات التسمّم بالمبيدات، التي يبلغ عددها سنوياً 3 ملايين إصابة، حالات وفاة يصل عددها إلى نحو 220 000 حالة في العالم؛
- **المباني الخضراء:** البناء المستدام هو صديق البيئة ويتضمن إنشاء هياكل جديدة، فضلا عن إعادة تصميم المباني القديمة. ويستند مفهوم المباني الخضراء على فكرة استخدام المواد القابلة للتجديد في البناء وكذلك الاستفادة من استراتيجيات الطاقة البديلة لجعل المبنى مريح لشاغليه. باستخدام الأساليب المختلفة التي تعتبر سلمية للبيئة، فأما تترك بصمة أقل للكربون على المناظر الطبيعية وبالتالي تعزيز رفاهية للبيئة. المدينة المستدامة، أو المدينة البيئية هي مدينة خططت مع الأخذ بنظر الاعتبار الأثر البيئي، والتي يقطنها ناس غايتهم تقليل المدخلات اللازمة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية، والنفايات الناتجة من الحرارة، وتلوث الهواء CO2، والميثان، وتلوث المياه ودون أن يترك عبئا على الأجيال المقبلة؛
- **الوظائف الخضراء:** ويقصد بها تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحملها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأولية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، وتخفيض/أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النظم البيئية والتنوع البيولوجي. ومن العناصر المهمة في هذا التعريف للوظائف الخضراء أن الوظائف يجب ألا

تكون خضراء فحسب بل لاثقة أيضاً، أي وظائف منتجة وتوفر مداخيل وحماية اجتماعية كافية وتحترم حقوق العمال وتمكّنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم. ويشمل هذا التعريف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. والوظائف الخضراء هي العمل اللائق الذي يحد كثيراً من التأثيرات البيئية السلبية للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى المنشآت والاقتصاديات المستدامة. إن الانطلاق من مقارنة فكر عالميا وأعمل محليا (Think Globally, Act Locally) يبين بوضوح عدم وجود توازن بين الجهود العالمية من جهة والجهود الوطنية من جهة أخرى لوجود عوائق وإكراهات سياسية متعددة ترتبط في مجملها بالفترات الانتخابية، وعدم تضمين السياسات العمومية مفهوم "البعد المدى"، إذ يحاول السياسي - باستمرار - أن يجني ثماره في فترة وجيزة وهو ما يتناقض مع العدالة الجيلية التي تستلزم إعادة الاعتبار لمفهوم "البعد المدى". فعلى الرغم من المستلزمات المفروضة من الأطر النظرية والمؤسسة العالمية بشأن الحفاظ على الاستدامة، إلا أن السياسات المتبعة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تفعيل الاقتصاد الأخضر، تظل دون المستوى. وقد أدى عدم تفعيل مقتضيات الأطر النظرية والمؤسسة العالمية إلى رفع تكلفة وتسريع وتيرة الانتقال من منطق النمو الاقتصادي إلى منظومة الاقتصاد الأخضر (زياني وشكراني، 2016، ص 102).

2.III. تشخيص جانب من واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر

أقرت العديد من الدول، بأهمية وضع خطط وطنية للاقتصاد الأخضر أو إدماج الاقتصاد الأخضر في الخطط القائمة. وتزايد الوعي بأن المحفظة البيئية هي جزء لا يتجزأ من جدول أعمال أعمال النمو الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي، وذلك لأن وضع وتنفيذ خطط وطنية للاقتصاد الأخضر من شأنه أن يكفل الاتساق بين السياسة المالية والتدابير البيئية وأن يبين دور مختلف المؤسسات في استغلال وإدارة الأصول البيئية وتوفير التركيز الاستثمار الموارد في القطاعات الرئيسية. كما أن إدماج اعتبارات الاقتصاد الأخضر في الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية القائمة، مثل التنمية وتغيير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، يمكن أن يكفل الاتساق مع المبادرات والتدابير السياسية الأخرى على الصعيد الوطني. ولذلك يجري التأكيد دائما على الأهمية الإستراتيجية للعلاقة الإيجابية بين البيئة والاقتصاد والمجتمع في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية (جمال الدين، 2017، ص 8-9).

من أهمها متطلبات للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: (زعزوع، 2017، ص 246-247)

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد؛
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع إستراتيجيات لخفض نسبة الكربون في الأنشطة الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة؛
- دعم قطاع النقل الجماعي؛
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي واعتماد المعايير البيئية في البناء. التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة وإستثمارها على نحو مفيد وصديق للبيئة تدويرها).

1.2.III. إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

هناك أمثلة عديدة عن الاقتصاد الأخضر في جميع أنحاء العالم، مما يدل على المساهمات الإيجابية للتنمية المستدامة، وعلى أن الجزائر أن تستفيد من تجارب الآخرين في إطار إستراتيجيتها لتحقيق النمو الأخضر، وتشتمل إستراتيجية الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

1.1.2.III. المركز الهجين الطاقة الشمسية والغاز بحاسي رمل: أول محطة للطاقة المحجينة الشمسية- الطاقة- الغاز في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494 كلم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر بـ 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغاواط منها 120 منتوجا عن طريق الغازو 30 من الطاقة الشمسية متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في إفريقيا (خير الدين ودريدي، 2018، ص 105-106).

2.1.2.III. مصانع إسمنت بمصافي (مرشحات النسيج) تحت شعار المواطنين في صحة جيدة: برنامج واسع لتحديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة. في 2010 تم إنشاء نظام تصفية (مرشحات النسيج) بمصنع الإسمنت الشلف، بفضلها قامت الجزائر بنقله نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين (تقرارات وأخرون، 2017، ص 580).

3.1.2.III. سد بني هارون: الجزائر لديها 70 سد مستغلة بمجموع حجم بلغ 6,8 مليار م³، وهناك أربعة عشر سد آخر قيد الإنجاز. حيث يعتبر الجمع الهيدروليكي بني هارون إنجازا إستراتيجيا كبيرا، إذ يبلغ ارتفاعه 120م، ولديه قدرة تخزين عادية بـ 960 مليون م³ وعلاوة على

ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين هي: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة ملء منها هي 35. 62 و 65 مليون م³. كما أنه يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين سنة في إقليم خمس ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة يسمح بسقي أكثر من 400,000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلا، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة.

III. 4.1.2. النقل الكبير للمياه في عين صالح /تمنراست: لعل أهم الانجازات، مشروع عين صالح /تمنراست لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة والمتمثلة في تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب. وكذا مشروع القرن للنقل الهيدروليكي الكبير المنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست لأنه من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد، ويتمثل أثره الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة في تزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كلم، وتوفير المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24 سا لأكثر من 90000 شخص (خير الدين ودریدی، 2018، ص 105-106).

III. 5.1.2. محطات التحلية مياه: بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتكوين محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة، التوزيع المكاني لها الحالي والمتوقع يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا الإجهاد المائي في هذه المنطقة؛ وبشكل أعم إستراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة المياه الشرب (أكثر من 25 في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري (قحام وشرقرق، 2016، ص 452).

III. 2.2. التوجه الاستراتيجي نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

لقد أخذت الجزائر تسلك تدريجيا مسار تنمية يرمي إلى إعادة هيكلة نموذج النمو الاقتصادي الحالي لمواجهة التحديات الرئيسية التي تطرحها ندرة الموارد، التحول في مجال الطاقة، التكيف مع تغير المناخ، إيجاد فرص العمل للشباب، التكامل الصناعي والحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، فهي تعتبر من خلال خططها الجديدة للتنمية ذات الخمس سنوات (2015-2019) الاقتصاد الأخضر المحور الناقل للتطور والتقدم التكنولوجي، ويجري فيها تنفيذ خطط مناخية واستراتيجيات قطاعية التكيف مع التغيرات المناخية، فقد أجرت إصلاحات في مجال الإدارة البيئية وإعادة توجيه السياسات القطاعية، لاسيما في المجالات الإستراتيجية للطاقة، إدارة النفايات، المياه والمرافق الصحية، الزراعة، وتربية الأحياء المائية إلى جانب الصناعة، وترافقت هذه الإصلاحات مع إنشاء وكالات متخصصة ووضع أنظمة بيئية وقطاعية جديدة واستعمال أدوات تمويل مبتكرة (الصناديق المخصصة، المنح، الضرائب البيئية، الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإقامة معاهد البحوث، التعليم والتدريب المهني في الوظائف الخضراء لتحفيز التوظيف، ويجري وضع مواد دراسية متخصصة تدريجيا في الجامعات (الطاقات المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه والمناخ) (شنيخر وسنوسي، 2018، ص 856-857).

ورغم العديد من البرامج الوطنية الخاصة بالتلوث الصناعي ونظم الحوافز الموضوعية لمساعدة الصناعات على تقليل بصمتها البيئية وتحسين قدرتها التنافسية، إلا أن النتائج لا تزال غير كافية سواء من حيث الأداء البيئي أو من حيث تقليص التكاليف أو زيادة الإنتاجية، لأن عدم توفر البيانات ما زال يشكل عائقا أمام إجراء التقييمات البيئية المتكاملة وأخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار في السياسات العامة والقطاعية، ولا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لفرص تنفيذ القواعد الخاصة بالبيئة، وتوعية الجهات الفاعلة ودعمها، وتحسين نظم الابتكار الوطنية التي تتسم بضعف الأداء كمحدودية التمويل، وقلة تنسيق الجهود وعدم وجود تعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والشركات، ونلاحظ عدم وجود حوافز فعالة للقطاع الخاص للاستثمار في البحث والتطوير (شنيخر وسنوسي، 2018، ص 857).

باشرت الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وتشبيكها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروة وفرص عمل جديدة. فلقد أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010 - 2014، والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، أهمية كبيرة في تحديث البنيات التحتية للاقتصاد، فقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتبدير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات الغازات الدفينة، وتم تخصيص غلاف مالي بلغ 2000 مليار دينار أي ما يعادل 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية ومحطات التطهير والتحلية)، بالإضافة إلى 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم) والبيئة (إحداث 4 مدن جديدة ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة)، ويوجد المخطط الوطني لمكافحة التصحر قيد التنفيذ، وتم بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على ترميم مساحة من المجال الغابي تقدر بنحو 530 ألف هكتار (ربيع وحراق، 2019، ص 342).

تشجع الخطة الخماسية الجديدة 2015 - 2019 لنمو الجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة)، وتشكل بذلك فرصة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة وتحقيق معدل نمو أعلى وأكثر استدامة 7% في أفق 2017، كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار في المهن الجديدة للاقتصاد الأخضر (ربيع وحراق، 2019، ص 342-343).

كما طبقت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2002 - 2012 ومخطط لتهيئة المجال الترابي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010 - 2030 ومخطط وطني للمناخ 2015 - 2050 والذي يوجد في مرحلة الاستكمال، والبرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011 - 2030 والتي تقدر تكلفته الإجمالية ما بين 80 إلى 100 مليار دولار، ويتم إنجاز سياسات قطاعية في مجالات التربة البيئية والموارد الطاقوية، اقتصاد الماء وملاءمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية والحفاظ على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي. ويجري التحضير لوضع إستراتيجية وطنية للتدبير المندمج للسواحل، وتم اعتماد تدابير ترمي إلى تحسين الفعالية الطاقوية، وبرنامج للنهوض بالطاقات المتجددة، وتوجد محطة هجينة لإنتاج الطاقة تعمل منذ سنة 2011، كما تم استحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر 150 ميغاواط، منها 25 ميغاواط على الطاقة الشمسية الحرارية في "حاسي الرمل" (ربيع وحراق، 2019، ص 343).

انخفضت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% سنة 2007 إلى 35% سنة 2013، كما انخفضت مداخل الصادرات بأزيد من 10% (من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى 63 مليار دولار سنة 2013) واحتلال الميزان التجاري الذي انتقل من فائض بقيمة 20.37 مليار دولار سنة 2011 إلى عجز بقيمة 3.1 مليار دولار سنة 2014، مما جعل الجزائر ترى في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، لذلك خصصت 262 مليار دولار لإنجاح الخطة-الخماسية الجديدة للنمو (2015-2019)، بحيث تشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، تدوير وتأمين النفايات، الصناعة والسياحة)، بهدف تقليص حجم البطالة، تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7%، وقد يكون القطاع الأخضر قد وفر حوالي 450 ألف منصب شغل سنة 2012، ويمكن أن يزيد عن 1.4 مليون منصب شغل في أفق سنة 2025 إذا تم تحديث قطاع التكوين المهني بما يلائم الاحتياجات الجديدة، تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة كون أن أزيد من 90% من الشركات الخاصة هي عبارة عن شركات صغيرة جداً (شنيخ وشبيرة، 2016، ص 110).

III.2.3 الجزائر في ظل مؤشر الأداء البيئي:

تقوم فكرة مؤشر الأداء البيئي (Environmental Performance Index: EPI) على ترتيب أداء الدول على القضايا ذات الأولوية العالية في مجالين اثنين هما: حماية صحة الإنسان وحماية النظم الإيكولوجية (البيئية). ويمنح التقرير الدول تقييما بالدرجات حول أدائها في تسع قضايا مرجعية، تشمل في فئة الصحة البيئية: الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، وفي فئة النظم البيئية: موارد المياه، الزراعة، الغابات، مصائد الأسماك، التنوع البيولوجي والمواقع الطبيعية (المساكن Habitat)، وأخيرا المناخ والطاقة (الملكي، 2017، ص 173). يوفر مؤشر الأداء البيئي القياس الفعال للاتجاهات البيئية والتقدم الأساس لوضع سياسات فعالة. يصنف مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 (180) بلداً على 24 مؤشراً للأداء من خلال عشر فئات من القضايا التي تغطي الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي. توفر هذه المقاييس مقياساً على المستوى الوطني لمدى قرب البلدان من تحقيق أهداف السياسة البيئية. وبالتالي، يقدم برنامج بطاقة تسجيل الأداء التي تسلط الضوء على الدول الرائدة والمتأخرة في الأداء البيئي، ويعطي نظرة ثاقبة حول أفضل الممارسات، كما يوفر التوجيه للبلدان التي تطمح إلى أن تكون رائدة في الاستدامة (Environmental Performance, 2018).

III.4.2 آليات عمل السياسات البيئية في الجزائر:

يتم تمويل السياسات البيئية عبر مجموعة من الآليات من قبيل الصناديق الوطنية، التدابير الجبائية، وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية، نوجزها كالآتي: (شنيخ وشبيرة، 2016، ص 112-113)

III.4.2.1 أهم الصناديق الوطنية: (الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛ الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة؛ صندوق الاستثمار الفلاحي؛ صندوق الطاقات المتجددة؛ صندوق مكافحة التصحر؛ صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية)؛

III.4.2.2 البحث والتكوين في القطاعات البيئية: تظهر الجهود المبذولة من خلال المعاهد والمراكز المفتوحة للتكوين في تطوير المجال وأهمها (المعهد الوطني للتكوينات البيئية؛ المدرسة العليا لتدبير الموارد المائية سنة 2010؛ مركز تنمية الطاقات المتجددة؛ مركز البحث العلمي والتقني بالمناطق الجافة؛ المركز الوطني للتكنولوجيات الحيوية؛ معهد التنمية المستدامة لإفريقيا تابع لجامعة الأمم المتحدة سنة 2013)؛

III.4.2.3 المعهد الجزائري للتقييس: يساعد في إرساء قواعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات حتى تلتزم بشكل إرادي بتنفيذ خطة عمل في المجال البيئي، ولقد اعتمدت 16 شركة كبرى معيار إيزو 26000 تحت إشرافه حتى تحسن صورتها، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج الصناعي فهي تعاني من المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي، الخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا والجهل بوجود البرامج التي وضعتها الدولة في هذا الإطار.

بالنسبة للدول العربية تصدرت تونس القائمة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016، واحتلت المرتبة 53 عالميا، تلاها المغرب (64) والأردن (74) ثم الجزائر (83) ثم بعد ذلك أتت دول الخليج العربي ولبنان. وقد حصلت تونس على تقديرات جيدة في جميع المؤشرات البيئية، وكذلك المغرب خاصة مع الجهود التي تبذلها في الاعتماد على المصادر المتجددة لمعالجة مشكلات الطاقة (المالكي، 2017، ص 173). أما بالنسبة مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 حلت الجزائر في المرتبة 88 وحصلت على 57,18 نقطة من 100 وكانت الثالثة مغاريا بعد المغرب وتونس، وقد تراجعت عن المركز 42 عالميا في عام 2010، وقد حققت الجزائر مراتب متقدمة في بعض المؤشرات البيئية كالحفاظة على الثروة السمكية وفي مصادر المياه و نوعية الهواء (داودي، 2018، ص 217).

III.5.2 العوائق التي تواجه المؤسسات الصناعية في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في الجزائر:

- تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من العوائق الواضحة في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، من أجل الحد من آثارها البيئية وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية أهمها ما يلي: (شنيخر وسنوسي، 2018، ص 861-862)
- يعتبر الحصول المحدود والصعب على التمويل هو العائق الرئيسي الذي يعترض ظهور الاقتصاد الأخضر، فالوضع المالي الصعب يهدد المؤسسات التي تشكل 90 % منها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغرى، وقدرتها الضعيفة على حشد تمويل إضافي لاستثماراتها في أعمال تخدم الاقتصاد الأخضر أو تبني نظام إدارة بيئية، وتعد فرص الحصول على أموال خاصة أو خطوط ائتمان متخصصة إما غير معروفة أو غالبا مات معتبر مرهقة أو غير ملائمة بما يكفي، على أساس الخوف من ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق أنظمة الإدارة البيئية الأيزو 14000 مثلا داخل وحداتها مما يؤثر سلبا على تنافسيتها خاصة في الأسواق الداخلية؛
 - صعوبة القدرة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، ويتمثل هذا التحدي المزيج في الحواجز التي نلاحظها من حيث نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والجزائر؛
 - ضعف قدرة الخبرات المحلية في مجال تحديد أفضل الحلول التقنية وتكييفها مع السياق المحلي بالرغم من الحصول على المعلومات المرصية نسبيا في هذا الخصوص؛
 - تشير المؤسسات إلى عدم التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية فضلا عن ضعف نظم الابتكار الوطنية لاحتياجات الصناعات وعدم ملائمتها، وتدعو المؤسسات إلى تعزيز وتكييف المبادرات وبرامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب، فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأخضر واحتياجات الصناعات، وتعد الاستثمارات العامة والخاصة اليوم في البحث والتطوير غير كافية إلى حد كبير لتقديم الدعم الكبير الذي يحتاجه التعجيل بالابتكار الذي لا بد منه؛
 - إنعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات بشأن تعزيز الاقتصاد الأخضر تقريبا، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنها تشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي؛ - رفض المؤسسات الكشف عن المعلومات المتعلقة بمستويات الاستثمار في الميادين المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، حيث قدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه في بعض المجموعات الكبيرة تقدر الاستثمارات المتعلقة بالتأهيل البيئي والاقتصاد الأخضر ما بين 0 و 10 %، ما قد يفسر عدم وجود محاسبة منفصلة للأنشطة التي تجري في مختلف المجالات المعنية به؛
 - غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حساباتهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات عكس الأسواق الأوروبية، على أساس أن معظم المؤسسات الجزائرية تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطا بيئية معقدة كالتى تفرض في أسواق الدول المتقدمة؛
 - جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة بالمكاسب الاقتصادية والتجارية التطبيق نظام الإدارة البيئية والتوجه نحو إنتاج أنظف، الذي يحقق لها وفورات في التكاليف ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية متشددة

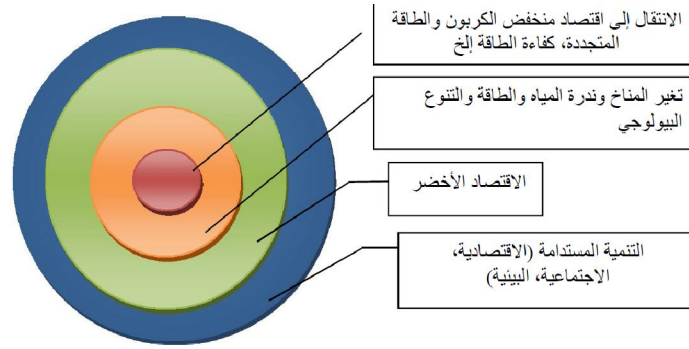
IV- الخلاصة:

من خلال معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وواقعه في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التطور السريع في جميع مجالات الاقتصاد خصوصاً، والأنشطة البشرية عموماً، أدى إلى تأثير سلبي متزايد على البيئة، على غرار الاستخدام غير الفعال للموارد الطبيعية، وهذا الأمر يظهر يمكن ملاحظته في بلدان كثيرة؛
 - تركز الأطر الاقتصادية الحالية على النمو الاقتصادي القائم على استغلال الموارد الطبيعية، فهي لم تعد مناسبة بتاتا، إذ أن العالم يحتاج إلى إطار مستدام للنمو اقتصادي لا يضر البيئة، كما لا يتسبب في نضوب الموارد الطبيعية، وكاستجابة لهذه الحاجة، ظهرت المبادرة الخاصة بمفهوم الاقتصاد الأخضر من قبل الأمم المتحدة، حيث يشكل هذا الأخير أحد الحلول المجدية والفعالة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية؛
 - الهدف الرئيس للاقتصاد الأخضر هو تحقيق التنمية المستدامة، والتي تشمل ثلاثة جوانب، الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، لهذا الغرض يحتاج تنفيذ مسعى الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز جوانب إضافية، حيث تحتاج الحكومات إلى تغيير سياساتها المالية، وإدخال العديد من القوانين الصديقة للبيئة، إلى جانب إصلاح سياسات الدعم الخاصة بها، عل غرار الانتقال من دعم الوقود الأحفوري إلى دعم الطاقة المتجددة؛
 - هناك حاجة إلى العديد من المتطلبات لتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، فالاستثمار العام يجب أن يستهدف بشكل رئيسي قطاعات خضراء مختارة، وبالتالي يجب تحديد القطاعات التي تلي شروط الاقتصاد الأخضر، إذ يجب أن يكون لهذه القطاعات انخفاض نسبي لثاني أكسيد الكربون، وتوزيع أفضل للدخل، دون إغفال وجود التأثير الكبير الإيجابي على الاقتصاد؛
 - يتطلب الاقتصاد الأخضر تنمية تعمل على التنسيق بين الاقتصاد، المجتمع، الطاقة، البيئة.. الخ. وبالنظر إلى أن الاقتصاد يعمل كمحرك وداعم للتنمية، فمن الضروري اختيار التوجهات الصناعية الملائمة لتنمية الاقتصاد الأخضر.
- كتوصيات لهذه الدراسة، يجب:**
- زيادة الوعي بالمبادئ والأسس الخاصة بالاقتصاد الأخضر في الندوات، المحاضرات والملتقيات لعامة الناس، رجال الأعمال، المسؤولين الحكوميين،... الخ
 - تعزيز أدوات التمكين للاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة على غرار (الاستثمار الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، المباني الخضراء، الوظائف الخضراء)؛
 - وضع إستراتيجية جديدة للطاقة في الجزائر، تركز على استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛
 - إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بحماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، دعماً لأهداف حماية البيئة من خلال تطوير واعتماد ترسانة قوانين، وتسخير برامج الدولة، والتي تتوافق جميعها مع متطلبات الاقتصاد الأخضر؛
 - التركيز بشكل أكبر على تعزيز المزيد من الاستثمارات في الصناعات الناشئة المرتكزة على الطاقة الخضراء وحماية البيئة، حيث تمنح الأولوية للمشاريع التي تحافظ على الطاقة، وتحمي البيئة من أجل ضمان نمو مستقر للاقتصاد الأخضر.

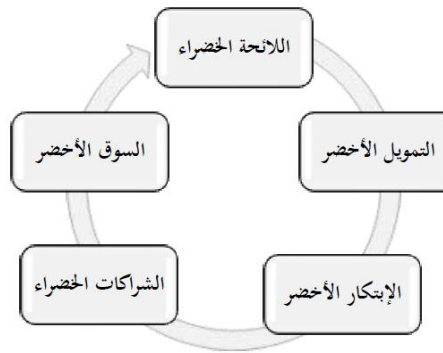
- ملاحق :

الشكل رقم (1): العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة



المصدر: (تقارير وآخرون، 2017، ص571)

الشكل رقم (2): إطار الاقتصاد الأخضر



المصدر: (بيروية و ابن منصور، 2018، ص659-660)

الشكل رقم (3): أبعاد الاقتصاد الأخضر



المصدر: (المطيري، 2019، ص518)

- الإحالات والمراجع :

1. محمود، دينا خالد سليمان. (2018). دور التعليم الجامعي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة. دراسات في التعليم الجامعي: جامعة عين شمس - كلية التربية - مركز تطوير التعليم الجامعي، ع39.
2. محمد، مديحة فخري محمود. (2017). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية. المجلة التربوية: جامعة سوهاج - كلية التربية، ج49.
3. مارسيل سمير. (14 جوان 2019). الاقتصاد الأخضر، متاح على: bit.ly/youm7com (27-9-2019 ; 14:20)
4. زياتي، أبو القاسم، و شكراني، الحسين. (2016). الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسيا من العالمية إلى الوطنية. المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، مج39، ع451.
5. البامرني، بسم أحمد عبدالله، و الجميل، سرمد كوكب علي. (2018). مقومات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في محافظة نينوى. تنمية الرافدين: جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد، مج37، ع118.
6. بوروبة، ليليا، و ابن منصور، ليليا. (2018). دور الابتكار البيئي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة الهولندية. مجلة البشائر الاقتصادية: جامعة طاهري محمد، بشار - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج4، ع3.
7. ربيع، قرين، و حراق، مصباح. (2019). خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإنسانية: جامعة منتوري قسنطينة، ع51.
8. المطيري، أفراح بنت عباس بن صويلح. (2019). واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة. مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع20، ج1.
9. لعبيدي، محمد. (18 ماي 2014). الاقتصاد الأخضر كمفهوم جديد لتحقيق التنمية المستدامة، متاح على: www.akhbarona.com/writers/76258.html (27-9-2019 ; 14:27)
10. أبو النصر، بخت محمد. (2017). متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية. الأمن والحياة: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج36، ع422.
11. تفرارات، يزيد، مرداسي، أحمد رشاد، و بوطبة، صبرينة. (2017). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، ع8.
12. بوروبة، ليليا، و ابن منصور، ليليا. (2018). دور الابتكار البيئي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة الهولندية. مجلة البشائر الاقتصادية: جامعة طاهري محمد، بشار - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج4، ع3.
13. زعزوع، زينب عباس. (2017). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج18، ع4.
14. إشكري، سميرة. (2017). الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة جيل حقوق الإنسان: مركز جيل البحث العلمي، ع15.
15. جمال الدين، نجوى يوسف. (2017). التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحول العالمية في الاقتصاد والتعليم. العلوم التربوية: جامعة القاهرة - كلية الدراسات العليا للتربية، مج25، ع4.
16. خير الدين، جمعة، و دريدى، أحلام. (2018). المسؤولية البيئية ضرورة حتمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر: مصنع الكنز الأسود - مابلاك نموذجاً. مجلة الاقتصاد والبيئة: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - مخبر استراتيجية التحول الى اقتصاد أخضر، مج1، ع1.
17. قحام، وهيبه. وشرقي، سمير. (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ع6.
18. شنيخر، عبد الوهاب، و سنوسي، سعيدة. (2018). تحول المؤسسات الصناعية الجزائرية نحو الاقتصاد الأخضر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، ع9.

19. شنيخ، عبد الوهاب، و شبيبة، بوعلام عمار. (2016). الاستثمار الأخضر كآلية للتوجه نحو اقتصاد مستدام في الجزائر. دراسات: جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ع45.
20. المالكي، عبدالله بن محمد بن صالح. (2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج37، ع4.
21. داودي، عبدالفتاح. (2018). الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ع6.
22. Bratspies, R. (2013). The green economy will not build the rule of law for nature. In C. Voigt (Ed.), Rule of Law for Nature: New Dimensions and Ideas in Environmental Law. Cambridge: Cambridge University Press.
23. Endriana, L., Hartono, D., & Irawan, T. (2016). Green Economy Priority Sectors in Indonesia: A SAM Approach. Environmental Economics and Policy Studies, 18(1), 115–135.
24. Environmental Performance. (2018). About the EPI, Retrieved from: epi.envirocenter.yale.edu/about-epi (27-9-2019; 16:50).
25. Nahman, A., Mahumani, B. K., & de Lange, W. J. (2016). Beyond GDP: Towards a Green Economy Index. Development Southern Africa, Vol 33, N 2.
26. Poltarykhin, A. L., Alekseev, A. E., Kudryavtsev, V. V., Makhanova, T. A., Voronkova, O. Y., & Aydinov, H. T. (2018). Prospects for the Development of the Green Economy of Russian Federation, Vol 21, N 4.